كما يطلب وذلك نفسه واما طلبه لغيره اذ يفهمه الشخص المطلوب منه كون الطالب عالما فهو وان كان ممكنا الا انه لا تدعوا الحاجة الى ارادة غالبا فان المتكلم اذا كان عالما كان اسهل من طلبه من غيره تفهيم غيره ان يفهمه فلذلك لم تشرع ارادة الواضع الى ذلك القصد لعدم الحاجة اليه غالبا **الفصل الثاني** في تفسير المطلوب باداة الاستفهام وتقسيم الاداة باعتباره اعلم ان المطلوب حصوله في الذهن اما تصور او تصديق وذلك لانه اما ان يطلب حكما بنفيها واثباته وهو التصديق او لا وهو التصور والادوات بالنسبة اليها ثلاثة اقسام مختص بطلب التصور وهو ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام ومختص بطلب التصديق وهو ام المنقطعة وهل ومشترك بينهما وهو الهمزة اذ يعلم استعمال ام المتصلة تختص في طلب التصور بزيد الخارج فان المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النسبة وفي طلب التصديق اخرج زيد كذا مثلوا والظاهر انه محتمل لذلك بان يكون المتكلم شاكا في حصول النسبة ومحتمل لطلب تصور النسبة وبيان ذلك ان المتكلم اذا شك في ان الواقع من زيد خروج او دخول فلذلك شرع السؤال طرق احدها اخرج زيد ام دخل وجوابه بالتعيين فيحصل مراده بالتنصيص عليه واثانية اخرج زيد والثالثة ادخل زيد فانه يجاب بشيء كل منهما بنعم او بلا ويحصل له مراده واذا اجيب بنعم علم ثبوت ما سأل عنه وانتفاء الفعل الذي لم يسأل عنه واذا اجيب بلا علم انتفاء ما سأل عنه وثبوت ما لم يسأل عنه والنكتة ان تصديق المذكور يقتضي تكذيب غيره وبالعكس

وغرض

وغرض السائل حاصل على كل تقدير وغاية ما يختلف في هاتين الطريقتين ان السامع لا يعلم هل السائل متردد بين نسبتين او بين حصول نسبة وعدمها وهذا امر خارج عما نحن فيه وليس من الاوجه التي يحتملها هذا الكلام ان يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند اليه وذلك بان يكون المتكلم عالما بوقوع الفعل ولكن جهل عين الفاعل فانه لو اريد ذلك لم يقل اداة الاستفهام ما موضوعة لحصوله وهو الفعل ويعبر عنها بما هو شامل فيه وهو الفاعل وانما كان سبيله ان يعكس الامر فيقول ازيد خرج وعلى هذا فاذا قيل لزيد خرج احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك وجها آخر وهو السؤال عن المسند اليه وتكون الجملة على هذا التقدير الاخير اسمية لا فعلية وعلى تقدير ان السؤال عن المسند فعلية لا اسمية وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطة التفسير وعلى تقديراته عن النسبة محتملة للاسمية والفعلية والارجح الفعلية لان طلب الهمزة للفعل المزيد فيه او لما يتوجه نحوه يرجحون بموجبات الفعلية في هذا المثال ونحوه مطلقا بناء على ما ذكرنا من اولوية الهمزة بالجملة الفعلية والتحقيق ما ذكرنا من انه حيث قامت قرينة ناصة على ان السؤال عن المسند اليه تعينت الاسمية او عن المسند تعينت الفعلية والا فالامر على الاحتمال وترجيح الفعلية كما ذكروا واما اسماء الاستفهام فكلها متضمنة معنى الهمزة التي يطلب بها التصور والمخبرون يقولون يتضمن معنى الهمزة ويطلقون وهو الصحيح الا ان فيه اجمالا ونقصانا التفسير وانما المراد بيان ضمنها اذ دلالة الكلام في هذه الاعراض ليس من مقاصدهم

الفصل الثالث في الفرق بين قسمي ام المتصلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)